

الفصل الأول

الاستثمار في التعليم

يبتعد الاقتصاد في الكثير من دول العالم، ومن ثم المجتمع شيئاً فشيئاً عن الصورة النمطية للنشاط الاقتصادي التي تعتمد في مجملها على الزراعة والصناعة في شكلها التقليدي نحو نمط من الاقتصاد (الاقتصاد المبني على المعرفة) يعتمد على الخدمات وصناعة المعلومات وتطبيق نتائج البحث العلمي لإيجاد صناعات فائقة التقنية، عالية المردود، تحتاج إلى مهارات عالية في الأداء وعدد أقل من الأيدي العاملة. يرافق ذلك تغير عميق في سلوك المجتمع وسلم أولوياته، وبناء للقوة يعتمد مفاهيم جديدة تتجاوز في تأثيراتها منطقة اقتصاد المعرفة أو المعلومات بما يُوجد تحدياً جدياً يحتاج إلى إجابة شاملة عن مستوى الأمن والاقتصاد.

إن التحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، وكمّ المؤشرات الذي يظهر الحاجة للتطوير في ميدان الاستثمار في التربية والتعليم

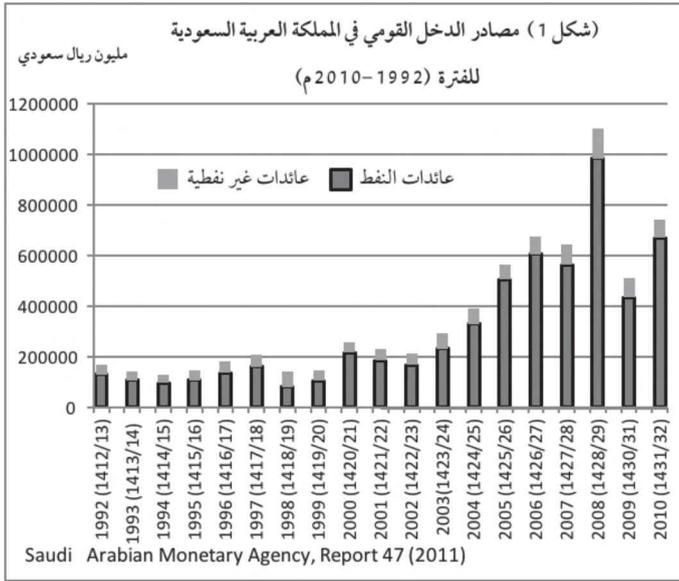
مقارنة بدول العالم المتقدم تدفع المملكة إلى العمل حثيثاً على إحداث ثورة في ميدان التربية والتعليم. تتحدد خطوط هذا التغيير برفع نوعية التعليم بجميع مستوياته وتطوير مؤسساته، وإحداث زيادة عالية مستمرة ونوعية، في إنتاج المعرفة وتطويرها واستثمارها.

يمثل الاستثمار في التعليم هدفاً أصيلاً كان ولا يزال في موقع الصدارة في سياسات المملكة واهتمامات قادتها عبر أعوام طويلة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز رحمه الله وإلى اليوم، حيث وصل الاستثمار في التعليم إلى أعلى مستوياته ممثلاً في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وإنشاء كثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى الجهود الحثيثة التي تبذل اليوم في تطوير التعليم بشقيه العالي وما قبل العالي بمستوياته المختلفة.

ولعلنا في الصفحات القادمة من هذا الفصل نستطيع إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تدفع المخطط السعودي إلى رفع وتيرة الاستثمار في ميدان التعليم العالي، وهو ميدان حيوي بدأ يكتسب أهمية متعاظمة في بناء الدولة والمجتمع في عالم اليوم.

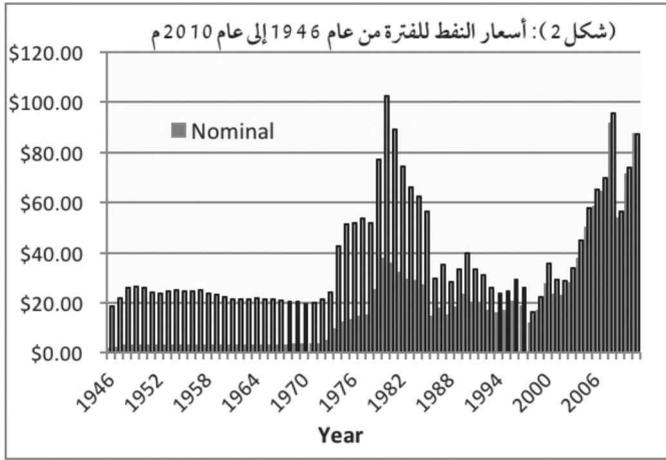
التحول من الناضب إلى المستدام

يمثل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على واردات النفط هدفاً إستراتيجياً شاغلاً خلال العقود الماضية من تاريخ التنمية في المملكة العربية السعودية. يظهر هذا التوجه جلياً وواضحاً في جميع خطط التنمية التي أعدتها المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية، وعلى الأخص خطة التنمية التاسعة التي تضع تصوراً إستراتيجياً بعيد المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة للعقدين القادمين. وفي ظل حقيقة أن اقتصاد المملكة يعتمد في جزء مهم من حركته على الوفرة المالية التي توفرها صادرات النفط (شكل 1) وهو سلعة ناضبة متذبذبة الأسعار، فإن الهدف الإستراتيجي للتنمية في المملكة يتمثل على المستوى المحلي في استكمال بناء مقومات التنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي برزت خلال السنوات الأخيرة المتمثلة في ضرورة التوظيف الشامل والمنتج لقوة العمل الوطنية وتحسين مستوى المعيشة. وعلى الصعيد الخارجي يتمثل في تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي والتعامل بكفاءة مع حركة العولمة بأبعادها المختلفة⁽¹⁾.



ليس هناك من شك في أن تحقيق أهداف التنمية بشكل ناجع يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار النوعي والمدرّوس في بناء الإنسان بوصفه مصدرًا مستدامًا للثروة يتفوق على النفط من حيث ثبات العطاء وتنوعه وتنامي القيمة مع الزمن. فالثابت في النفط هو تذبذب الأسعار وتأثيرها الكبير بالواقع الاقتصادي والجو السياسي في العالم بشكل معقد يجعل المختصين في هذا المجال لا يجمعون على سبب أكيد لهذه الظاهرة التي وصلت في أحيان عدة إلى مستوى الطفرة في الأسعار، وذلك يجعل أي اقتصاد يشكّل النفط عماده عرضة لتقلبات السوق والسياسة وغير قادر على تحقيق أهدافه.

الفصل الأول - الاستثمار في التعليم



خلال السبعين سنة الماضية حصلت ثلاث طفرات في سعر النفط، جميعها تزامنت مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حروب مكلفة ابتداءً من الحرب العالمية الثانية، وحرب فيتنام، وانتهاء بحرب الخليج الثانية (2003م)⁽²⁾، إلا أن ما يميز الطفرتين الأخيرتين هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى حدود تتجاوز فيها أسعاره في السنوات الأولى لاستخراجه أو الأسعار التي وصل إليها في جميع الطفرات والتذبذبات السابقة (الشكل 2)⁽³⁾⁽⁴⁾.

على هذا الأساس، وعندما نتحدث عن الطفرة الثانية، فإننا نأخذ في الحسبان الطفرة التي حصلت في أسعار النفط خلال الفترة الواقعة بين عامي (1974م) و(1986م) التي انخفض في نهايتها سعر برميل النفط ليعود إلى أسعار مقاربة لأسعاره في بداية السبعينيات. أما الطفرة الثالثة في أسعار

النفط فقد بدأت مع بداية القرن الحادي والعشرين في حدود عام (2003م) التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

إن استعراض تاريخ أسعار النفط ومعدلات استخراجها لا يشير إلى ترابط قوي بينهما، وفي ظل عدم وجود آلية دقيقة موثوقة تفسر وتحدد أسباب التغيرات في أسعاره ومواعيدها، فإن التخطيط للاستفادة من موارد هذه السلعة القابلة للنضوب يجب أن يكون حذرًا ودقيقًا، ويؤدي بالضرورة إلى بناء اقتصاد مستدام لا يعتمد في استمرار نموه على النفط. إنما هو اقتصاد متنوع الموارد، مرن يتحمل تقلبات السوق يقوم من خلال الإنسان، ويقوم بتنمية الإنسان، قائم على المعرفة، يستثمر في نشرها بين الناس، ويوظف ثمارها لخدمة المجتمع.

تميزت الطفرة الثانية في المملكة بحراك اقتصادي شمل كثيرًا من المشروعات الضخمة واستجلاب أعداد كبيرة من العمال الوافدين. أي إن الطفرة الثانية كانت ذات تأثير اقتصادي أدى إلى تطوير كبير في البنية الأساسية وفي الصناعة دون إحداث تغيير واضح في تنوع الدخل حيث بقي اقتصاد المملكة في جزء كبير منه يعتمد على الموارد النفطية، وحفلت سنوات الطفرة الثانية إن جاز التعبير بشق الطرق في مختلف أرجاء المملكة وإنشاء كثير من المطارات والمستشفيات، وبتوسع كبير في النشاط العمراني تمثل في بناء الآلاف من الوحدات السكنية نتيجة الوفرة المالية والتوسع في

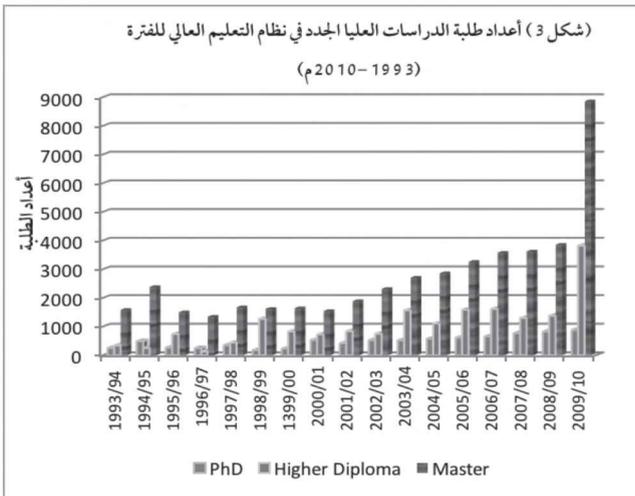
الإقراض العقاري. وقد نال التعليم حصته من العوائد المالية التي وفرتها الطفرة آنذاك.

استقبلت المملكة الطفرة النفطية الثالثة باقتصاد عالي الاستيعاب وبنية تحتية متينة وقطاع خاص نشط، والشركات التي تم إنشاؤها في أثناء الطفرة الثانية اتسع نشاطها ليشمل المملكة، ويأخذ بعضها حصته من السوق العالمية. وتعززت القدرة على التحكم في التضخم والتعامل مع الوفرة المالية التي ولدها الطفرة الثالثة، وتتجلى قوة الاقتصاد السعودي والثقة فيه في التدفق العالي للاستثمارات الأجنبية والخطط الطموحة في بناء ستّ مدن اقتصادية في مناطق مختلفة من المملكة تؤدي في جانب من نشاطها إلى تغطية حاجة المجتمع في الجوانب الصحية والتربوية والعمل، وتشجع وتقوي التنافس الاستثماري في المملكة، ومظاهر التحكم في الوفرة المالية وتوجيهها نحو تدعيم الاقتصاد وبناء المجتمع تتجلى في برامج الابتعاث الضخمة التي تقوم بها المملكة وعلى رأسها برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. هذا إضافة إلى إنشاء كثير من الجامعات والمعاهد العليا ما أدى تبعاً لذلك إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير وعلى مستوى جميع المؤهلات الجامعية وعلى الأخص درجات البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير (شكل 3).

وتبقى المملكة في حاجة إلى توسيع برامج الدكتوراه وتويعها؛ وذلك لترسيخ قاعدة البحث العلمي وضمان مواكبتها

لمسارات التطور في العالم المتقدم من ناحية وتفاعلها مع متطلبات النمو والتطور على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

(الشكل 3) يبين الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الجدد في درجتي الماجستير والدبلومات العالية مقارنة بالزيادة الضعيفة في أعداد طلبة الدكتوراه. الزيادة الواضحة في الدرجات البحثية على مستوى الماجستير تعبر عن تطور قاعدة البحث العلمي في المملكة إلا أن هدف بناء مجتمع المعرفة يتطلب توسيعاً كبيراً وعميقاً لأنشطة البحث العلمي، وهو ما يتم العمل عليه من خلال التوسع في عمليات الابتعاث الخارجي بشكل مدروس يرافق ذلك عملية تطوير لنظام التعليم العالي بشكل يمكنه من إنتاج المعرفة واحتضانها ونشرها.



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية، إصدارات الوزارة.

الاستثمار في الإنسان

إن أي اقتصاد مستدام متعدد الموارد يستثمر في إنتاج المعرفة سوف يعتمد بالضرورة على التفاعل بين مراكز صنع المعرفة والمجتمع عبر مسار يشمل تطوير المعرفة وتطبيقها وتبادلها بشكل يضمن في جانب منه انتشار المعرفة والمهارات المرتبطة بها في المجتمع من خلال التفاعل بين الطبقة المتعلمة وبقية أفراد المجتمع. فالتنمية الاقتصادية لأي دولة لا يمكن أن تتحقق بالشكل المأمول ما لم تقترن بتنمية حقيقية في مجال تعليم الموارد البشرية وتدريبها، إذ إن الفرد هو المحرك الأساس للعملية الإنتاجية، وهو العنصر الرئيس في منظومة التنمية، وإذا ما أُحسن إعداد الموارد البشرية وتأهيلها وفق خطط مدروسة، فإن الأفراد سيتحولون إلى عناصر منتجة وبناءة يدفعها التنافس إلى العمل المنتج، وتسوقها الحوافز نحو زيادة الدخل، فيضيفون إلى وطنهم تقدماً وارتقاءً.

يُقسم العائد من الاستثمار في التعليم إلى قسمين: عائد مادي مباشر، وعائد غير مباشر في النواحي الاجتماعية والثقافية لكل من الفرد والمجتمع، التي لا تقل أهمية عن العائد الاقتصادي المباشر، فالتعليم «له قيمة اجتماعية ونفسية للفرد حيث يستمر تأثيره على الفرد طوال حياته، ويعمل على تنمية شخصيته وتطوير أدائه واستخدامه المنهج العلمي كمنهج

وأسلوب في حل مشكلاته، ويؤدي كذلك إلى اتباع الفرد لأنماط استهلاكية ذات كسب وفائدة صحية واقتصادية»⁽⁵⁾.

وتؤكد دراسة أجريت على (192) بلدًا في العالم أن ما نسبته (16%) من النمو يعود إلى رأس المال المادي، وتأتي ما نسبته (20%) من رأس المال الطبيعي، بينما تعزى بقية النسبة (64%) إلى رأس المال البشري، وذلك يعود إلى أن التعليم يزود القوى البشرية «بالقدرات والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، مما يؤدي إلى تقليص الفقر والجهل والتخلف؛ لأن التعليم يحسن مستوى إنتاجية الأفراد، ويزيد دخلهم، ويرفع مستواهم الصحي، ويمكنهم من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل الفروق الفئوية بينهم، ويؤدي إلى التماسك الاجتماعي، ويفسح المجال للكشف عن القدرات المبدعة»⁽⁶⁾.

إن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل القومي لكثير من الدول لا يمكن إرجاعها إلى مصادر الاستثمار التقليدية، وإنما يمكن ردها إلى الاستثمار في التعليم ورفع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع، حيث تشير الدراسات إلى أن القصور في تنمية الموارد البشرية هو من أهم المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق الانفتاح الاقتصادي لما كان معلقًا عليه من آمال وطموحات وباختصار، فإن الإنسان هو العنصر الفاعل في الإنتاج والتنمية، وهو المستهلك لثمار التنمية، وهو القادر

الفصل الأول - الاستثمار في التعليم

على إحداث التغيير للأفضل، وهو الذي يتوقف عليه مدى تقدم الأمم، وهو الذي يستخدم الثروات، ويحسن استغلالها، وعمومًا فإن استخدام الإنسان لهذه الثروات وحسن استغلاله لها يرتبط بقدراته الصحية والعلمية والفكرية وبمستواه في الطموح والتقدم، ولذلك فإن الاستثمار في التربية والتعليم هو استثمار من أجل الإنسان، ويوفر عائداً تفوق كل ما عداها من ميادين الاستثمار الأخرى.

إن درجة مساعدة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية تتوقف على مستوى التعليم ونوعيته، وباعتبار الابتعاث للدراسة في الخارج أحد المجالات التعليمية التي توفر تعليمًا متميزًا وراقياً يسهم في تطوير المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع، فإن العوائد الاقتصادية المترتبة عليه ستكون كبيرة بلا شك.

لقد بدأت كثير من الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، في الأعوام الأخيرة سياسة اقتصادية منفتحة نحو العالم، وقد توجت هذه السياسة عام (1426هـ / 2005م) بأن أصبحت المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية، وهذا - بلا شك - يضاعف المسؤولية، فالانفتاح الاقتصادي على العالم لا يُجدي من دون انفتاح على الخبرات العالمية المتقدمة وبناء على ذلك، فلا بد أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي: الانفتاح على تكنولوجيا العالم الجديدة،

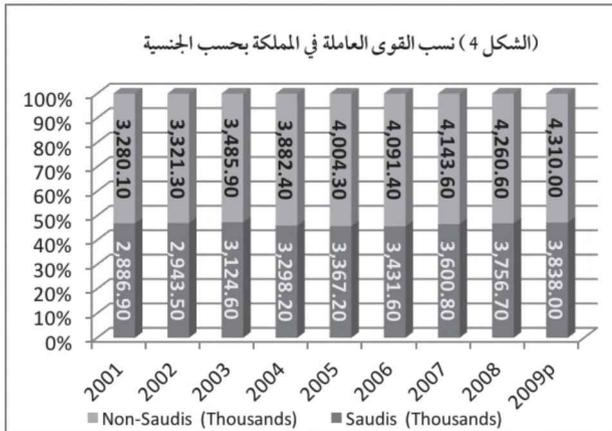
ولا بد من أن تُسهم الاتفاقيات الاقتصادية في النقل الحقيقي للتكنولوجيا، وفي إحداث الارتقاء التقني، بحيث يتحول المجتمع تدريجياً من استيراد التكنولوجيا إلى القدرة على استيعابها وتطويرها، وتوفير متطلباتها محلياً من حيث توفير المواد الضرورية، وكذلك توفير الأفراد المسلحين بالعلم والمعرفة والمهارات الضرورية.

توطين المعرفة

أدت خطط التنمية الطموحة التي قادتها المملكة إلى رفع مستوى الطلب على القوى العاملة الماهرة وبشكل فاق مستويات العرض على المستوى المحلي. الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمالة الماهرة في المملكة تشمل إضافة إلى الارتفاع الكمي في الطلب التنوع العالي في المهارات المطلوبة. يفاقم الوضع «ضعف الموازنة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة وبين متطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، وهي قضية يتعين معالجتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد»⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أن الحل كان باستقدام أعداد متزايدة من العمالة الوافدة الماهرة لتلبية الطلب، فإن الهدف كان ولا يزال في توطين المعرفة والمهارات المرتبطة بها والقضاء على البطالة بشكلها العام أو الهيكلي. (الشكل 4) يبين أن أكثر من نصف القوة العاملة في المملكة العربية السعودية

الفصل الأول - الاستثمار في التعليم

تتألف من غير السعوديين على الأقل للفترة التي يبينها الشكل. هنا يأخذ توطين المعرفة وإنتاجها بعداً اقتصادياً واجتماعياً يتجاوز مفهوم نقل المعرفة من منابعها في الخارج، والعمل على توليدها في الداخل بشكل لا ينقاد إلى مسارات إنتاجها الخارجية فقط، بل يمتد إلى توليدها بما يتلاءم وحاجات التنمية الاقتصادية الملحة القريبة والبعيدة، إضافة إلى مواكبة التطورات الاجتماعية ورفدها بالحلول المطلوبة، بل وقيادتها بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع. أي إن توطين المعرفة يستلزم تحويل مراكز إنتاجها والتدريب عليها من مراكز ذات بعد أكاديمي طاعٍ مخصصة للنخبة (خريجي الثانويات والجامعات) إلى مراكز للتعليم المستمر، تحاكي جميع طبقات المجتمع وعلى مختلف الأعمار بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



إن الاستثمار في التعليم بشكل عام وإنتاج المعرفة بشكل خاص يؤدي إلى⁽⁸⁾:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواصل وبعده فترة قصيرة نسبياً من تاريخ بدء الاستثمار.
- تحسين ورفع المستوى المعيشي للمجتمع وبشكل يكاد يكون متساوياً على مستوى التوزيع الجغرافي للسكان.
- زيادة الأيدي العاملة الماهرة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كمّاً ونوعاً.
- تحول عملية البحث العلمي وإنتاج المعرفة من متلقٍ للتمويل إلى منتج له.
- الرقي الاجتماعي نتيجة المعارف المكتسبة.
- تطوير العلاقات الدولية وتقويتها عبر الروابط التي يوفرها التعليم العالي من خلال برامج الابتعاث وكذلك برامج تبادل الأساتذة وبرامج التعاون البحثي والعلمي.

تناول هذا الفصل بشكل مختصر طبيعة التغيرات على مستوى المجتمع والاقتصاد التي تدفع باتجاه تعزيز مسيرة الاستثمار في التعليم وإنتاج المعرفة في المملكة. الصفحات السابقة تبين أن خطط التنمية المتتالية في المملكة تركز على

الفصل الأول - الاستثمار في التعليم

بناء اقتصاد معرفة مستدام يتفاعل مع متطلبات التطوير في المجتمع وتحديات التنافس على مستوى العالم، يبني مقومات نموه على أساس الاستغلال الأمثل لعناصر الثروة في شقيها المادي والبشري. الاستثمار في التعليم يؤدي كنتيجة له إلى إنتاج المعرفة وتوطينها بما يعنيه ذلك من تطوير ورفع مستوى المهارات والخبرات إضافة إلى إيجاد فرص وآفاق جديدة لإنتاج الثروة من خلال التطبيق الواعي للمعرفة. وإذا كان الإنسان هو محور أي عملية تعليمية فإن الاستثمار في التعليم يستمد أهميته من أهمية الاستثمار في الإنسان كونه أي الإنسان هو المنتج والناقل والمستخدم للمعرفة. سنحاول في الفصل الثاني التركيز على شكل نظام التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة.

المراجع

1. وزارة الاقتصاد والتخطيط. الإستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى للمملكة العربية السعودية، 2024م.
2. Cycle research institute, November 2005, A 5.54 year cycle in Oil Prices By Ray Tomes. (PDF Articles by Ray Tomes on Cycles Research Institute site. <http://www.cyclesresearchinstitute.org/cycles-research/general-tomes.shtml>).
3. Historical Crude Oil Prices (Table) http://inflationdata.com/inflation/inflation_rate/historical_oil_prices_table.asp.

4. Economics of oil prices and the role of OPEC, Theses, University of Nevada–Las Vegas, 2005, Khalid M. Kisswani, P6.
5. دياب، إسماعيل (1990م). العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي. القاهرة: عالم الكتب، ص51-52.
6. حمود، رفيقة (مارس، 1998م). مساهمة التعليم العالي في تطوير الأنظمة التعليمية. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت. ص3، كما في: القرني، علي بن سعد آل هزاع. اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعودية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم تحليل ونقد. بحث منشور على شبكة الإنترنت (كما في 2006/8/5م).
<http://www.ksu.edu.sa/kfs-website/source/2.htm>
7. Ninth Development Plan (2010 – 2014), Long –Term Strategy for the Saudi Economy, Ministry of Economy and Planning, Ministry Releases, CH3, Section 3.2.2 C.
8. Economic Modeling of improved funding and reform arrangements for Universities, Report prepared for Universities Australia by KPMG Econtech, April 2010.

